

المعوقات التي تواجه المشاريع الممولة من الريادة

إعداد الطالب/

اسماعيل محمد اسماعيل مشرفي

إشراف/

د. أسماء أبو عنزة

العام الدراسي:

٢٠٢٤

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة	3
مشكلة البحث:	3
أهمية البحث:	4
اهداف البحث	4
تساؤلات البحث	4
فروض البحث	5
الدراسات السابقة	5
الإطار النظري .	7
منهجية البحث:	22
مجتمع البحث:	23
عينة البحث	22
الادوات	22
الاساليب الاحصائية	24
حدود البحث	24
المراجع والمصادر	25

مقدمة.

لقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق رؤية ٢٠٣٠ من خلال تبني العديد من المبادرات لتشجيعها ودعمها لتقوم بدورها المنشود في الاقتصاد السعودي، وإيماناً بأن دعم المشاريع سيكون له مردوده الإيجابي على بنية ونمو الاقتصاد الوطني ككل ونشوء مشاريع واعدة كفيلة بخلق فرص عمل تساهم في استيعاب الكثير من العاملين وبالأخص الشباب، وقد جاء إنشاء معهد ريادة

الأعمال الوطني بالمملكة العربية السعودية كأحد هذه المبادرات لتدعيم هذه المشاريع وقد تم تأسيس هذا المعهد في ٢٩-١٢-١٤٢٩هـ، ويضم نحو ٤٠ فرعاً منتشرة بأنحاء المملكة، وقد قدم دعم لهذه المشاريع منذ إنشائه بنحو ملايين الريالات . إلا أن المشاريع التي يدعمها هذا المعهد وخاصة في منطقة جدة . تواجه العديد من المعوقات المالية والتسويقية والإدارية والتنظيمية).

مما دفع الإجراء هذا البحث، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة والتي تتناول التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الممولة من معهد ريادة الأعمال الوطني في منطقة جدة ..

مشكلة البحث:

شجعت المملكة على إقامة العديد من المؤسسات الداعمة لهذه المشاريع ومنها معهد ريادة الأعمال الوطني. وقد قام بتقديم الدعم للعديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء المملكة، غير أن هذه المشاريع بمنطقة جدة . تعاني من العديد من المعوقات المعوقات تقرير معهد ريادة الأعمال (٢٠٢٢: ١٢١) وتتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: ما المعوقات التي تواجه المشاريع الممولة من معهد ريادة الأعمال الوطني؟

تتفرع منه الأسئلة التالية:

- ١- ما المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الممولة من زيادة بمنطقة جدة . ؟
- ٢ ما المعوقات التسويقية التي تواجه المشاريع الممولة من ريادة بمنطقة جدة . ؟
- ٣- ما المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تواجه المشاريع الممولة من زيادة بمنطقة جدة . ؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في التالي:

تكمن أهمية البحث في أهمية الموضوع الذي تدرسه وهو الكشف عن أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من زيادة المؤسسة المسؤولة عن تمويل تلك المشاريع مما قد يفيد أصحاب هذه المشاريع ويفيد القائمين على سياسات دعم المشاريع الصغيرة في اتخاذ القرارات في هذا الإطار.

وتتبع أهمية الدراسة من كونها تطبيقية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من زيادة في منطقة جدة . والتعرف على المعوقات التي تواجهها. كما ويعتبر البحث الأول من وجهة نظر الباحث التي تناولت موضوع معوقات المشاريع الممولة من معهد ريادة الأعمال الوطني بمنطقة جدة

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس في التعرف على المعوقات التي تواجه المشاريع الممولة من معهد ريادة الأعمال الوطني في منطقة جدة .، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

توضيح المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الممولة من زيادة بمنطقة جدة..

إبراز المعوقات التسويقية التي تواجه المشاريع الممولة من زيادة بمنطقة جدة..

الكشف عن المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تواجه المشاريع الممولة من زيادة بمنطقة جدة ..

الخروج بالنتائج والتوصيات التي تفيد القائمين على اتخاذ قرارات التمويل في معهد ريادة الأعمال الوطني في منطقة جدة .

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي:

ما المعوقات التي تواجه المشاريع الممولة من معهد ريادة الأعمال الوطني؟

الاسئلة الفرعية:

ماهي خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

ما دور ومساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الوطنية؟

ماهي المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

ما مصادر تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة؟

فروض الدراسة:

الفرضية الأولى: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الممولة من زيادة بمنطقة جدة

الفرضية الثانية: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعوقات التسويقية التي تواجه المشاريع الممولة من زيادة بمنطقة جدة

الفرضية الثالثة: " يوجد أثر للمعوقات الإدارية والتنظيمية التي تواجه المشاريع الصغير والمتوسطة

٢ - الإطار النظري والدراسات السابقة.

اولا- الدراسات السابقة:

دراسة (Mulub al at ٢٠١٩) ورقة بحثية بعنوان "تحديات وأفاق الحفاظ على المشاريع التي يمولها ريف الكاميرون Cameroon Funded Projects in Rural-Challenges and Prospects of Sustaining Donor المانحون في ريف الكاميرون، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

لأكثر من خمسة عقود، كانت البلدان النامية (بما في ذلك الكاميرون المستفيدة الرئيسية من المشاريع الممولة من الجهات المانحة التي تستهدف العديد من القطاعات، بما في ذلك الزراعة والتنمية الريفية شهد المشهد الريفي في الكاميرون سلسلة من تدخلات المشروع التي أكدت الاستدامة على الرغم من توجيه الجهود البحثية نحو فهم التخطيط للمشروعات الممولة من المانحين وتنفيذها وآثارها، إلا أنه

لا توجد معلومات علمية كافية حول المحددات والتحديات والآفاق الاستدامة المشروعات الممولة من المانحين في المجتمعات الريفية في الكاميرون، وقد تم استخدام مخطط صندوق الاستثمار المشاريع الصغيرة المجتمعية والزراعية (١) FIMAC التشخيص المحددات والتحديات والآفاق الاستدامة مشاريع التنمية في منطقة شمال غرب الكاميرون أجريت عينة تمثيلية من ١٥٠ مستفيداً ثم اختيرهم من ٢٠ مجموعة زراعية في شمال غرب أمريكا، لإنشاء بيانات ثم استكمالها بالمقابلات تكشف نتائج

الانحدار اللوجستي الثنائي أنه على الرغم من وجود تغير كبير في مستوى الدخول للمستفيدين من مشروع FIMAC، إلا أن استدامته التي تنعكس من خلال الاستمرارية تعتمد على عدد لا يحصى من العوامل الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك حجم الأسرة، ومدة الإقامة في المجتمع والجنس

والتعليم، ووضع المستفيد علاوة على ذلك عملية طلب القرض أقل شفافية ونقص الضمانات كان أكثر التحديات الرئيسية التي يواجهها المستفيدون من المشروع، وأوصت الدراسة بإدخال القروض الميسرة مع الحد الأدنى من الطلبات على الضمان الإضافي يمكن أن يزيد من مشاركة

دراسة المهدي. ناصر وآخرون (٢٠١٨) كورقة علمية بعنوان معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية من وجهة نظر البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط"، وهدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات المؤثرة على تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة من وجهة نظر عينة من فروع البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط خلال الثلاثي

الأول لسنة ٢٠١٨، وذلك من خلال استقصاء آراء العاملين في هذه الفروع حول مدى إدراكهم لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها من أجل فتح المجال أمامها للوصول للتمويل، وخلصت الدراسة إلى أن بعض خصائص هذه المؤسسات تشكل عائقاً أمام البنوك في توفير التمويل المناسب لها، حيث يعتبر افتقار الملاك للمعرفة البنكية في طرق تقديم الملفات والضمانات المناسبة في ظل ضعف الهيكل المالي وغياب محاسبة واضحة عائداً مباشر أمام حصولها على التمويل

من طرف البنوك التجارية، وأوصت الدراسة بضرورة تذليل العوائق أمام البنوك في التمويل.

دراسة (يوسف علي وصايل علي (٢٠١٨) وهي ورقة علمية بعنوان معوقات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق". وهدفت الدراسة الحالية للتعرف على معوقات تنمية المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في العراق، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث تم جمع البيانات من واقع الاقتصاد العراقي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦، وتم استعراض نسب البطالة ونسب الاقتراض والمشاريع المقدمة لافتتاح المشاريع وتوصلت الدراسة إلى أن صعوبة إيجاد تعريف محدد وشامل للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة على المستوى الدولي والمحلي وعلى مستوى المؤسسات الدولية البنك الدولي منظمة الأمم المتحدة للتنمية. وتتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي غير أن خصائصها السلبية لا تعود إليها مباشرة ولكن نتيجة المشكلات والمعوقات التي تواجهها والمتعلقة بالبيئة التي تحيط بها، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع هيكل الاقتصاد العراقي، وعدم الاعتماد على مورد واحد بالإضافة إلى قيام الحكومة بتحقيق الاستقرار

الأمني في عموم العراق لما له من دور كبير في تنمية وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. دراسة (OUMA, D. (٢٠١٧) وهي رسالة ماجستير من جامعة نيروبي بعنوان "العوامل التي تؤثر على التنفيذ الفعال للمشاريع الممولة من الجهات المانحة في كينيا حالة من المشاريع الممولة من البنك الدولي في كينيا. هدفت KENYA الدراسة التعرف على العوامل التي تؤثر على التنفيذ الفعال للمشاريع الممولة من الجهات المانحة في كينيا. واستخدمت الدراسة المسح الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أن العوامل التي تؤثر على فعالية المشاريع التي يمولها البنك الدولي في كينيا تشمل كفاية التمويل توقيت صرف

الأموال كفاية قدرة الموارد البشرية انعدام المساءلة إجراءات الشراء والبيروقراطية الخلافات بين المستفيدين والعقبات الاجتماعية والثقافية. أشار ٨٠% من المجيبين من النتائج إلى أن إجراءات الشراء والبيروقراطية الحكومية هي عامل رئيسي يساهم في التنفيذ غير الفعال للمشاريع حوالي ٦٠% من المستجيبين أشار إلى أن بناء القدرات من قبل الحكومة والوكالات المنفذة والمانحين مهم لضمان التنفيذ السلس للمشاريع وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط قوانين المشتريات الحكومية بناء القدرات لموظفي الوكالات المانحة استخدام الموظفين المحليين للتغلب على اللغة والعوامل الاجتماعية

والثقافية الأخرى توعية المستفيدين وتدريبهم مراجعة الحسابات في الوقت المناسب للوكالات المنفذة لضمان المساءلة تقارير البرنامج في الوقت المناسب من مسؤولي المشروع اجتماعات متكررة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين: التعاون والتواصل الكافي لجميع شركاء التنمية.

التعقيب على الدراسات السابقة

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي، واختلفت عينة الدراسة الحالية مع عينة دراسة (Muluh al et ٢٠١٩) والتي كانت من المجموعات الزراعية في شمال غرب أمريكا وعينة دراسة المهدي (٢٠١٨) والتي كانت عينتها العاملين في فروع البنوك التجارية العاملة في ولاية الوسط في الجزائر، وعينة دراسة يوسف وصايل (٢٠١٨)، وعينة دراسة (Ouma، ٢٠١٧) وكانت عينتها كم وكالات دعم المشاريع المنفذة من البنك الدولي. وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أداة الدراسة حيث استخدمت الدراسة الحالية استبيان مكون من استبيان ب تكونت الأداة من استبيان مكون من (٢٥) فقرة في ثلاث محاور هي المعوقات التمويلية المعوقات التسويقية المعوقات الإدارية).

ثانياً - الإطار النظري.

المحور الأول: المشاريع الممولة في المملكة العربية السعودية

إن ما يحدث اليوم في العصر الحالي عصر التغيرات المتسارعة في كافة المجالات. يمثل نقاط تحول نحو مفاهيم جديدة ومتميزة تتيح للمشاريع فرص النمو والرقى وفي ذات الوقت تمثل تحدياً كبيراً لها في كافة الجوانب وقد أخذ الاهتمام بالمشاريع الصغيرة يتزايد يوماً بعد يوم إدراكاً لأهمية دورها في الاقتصاد الوطني، ويأتي هذا الاهتمام بالنظر إلى انتشارها في مختلف المدن والقرى وتنوع نشاطها بحيث أصبح يشمل مختلف القطاعات تعد المشاريع الصغيرة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، حيث تسهم في توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية، وفي زيادة دخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، إذ تنتشر المشاريع الصغيرة في مجالات التجارة والصناعة

والخدمات وما إلى ذلك من القطاعات. لذلك تتجه بعض الدول لتنمية المشاريع الصغيرة من خلال إعداد استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الانتاجية، الأمر الذي يجعل من المشروعات الصغيرة مجالاً حيوياً لروح المبادرة واستغلال الموارد الأولية المحلية وإعادة توزيع الدخل وبناء على ذلك فقد باتت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من ٩٨% من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم. وتسهم في حوالي ٣٤% من ناتج القومي الإجمالي الأمريكي وفي خلق ٥٨% من إجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا، مع وجود تفاوت نسبي كبير بين المشروع الصغير في البلدان المتقدمة مقارنة بالمشاريع الصغيرة في البلدان النامية من حيث حجم رأس المال والانتاجية والعمالة المستخدمة (النسور، ٢٠١٥: ٦٥)

وبشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٩) إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة (٩٩%) من مجموع المشروعات والشركات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتوفر الوظائف بنسبة (٩٠%) وهي المكان الذي تظهر فيه الابتكارات والمنتجات الجديدة للأسواق (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. 2019)

تلعب المشاريع الصغيرة دوراً حيوياً في الاقتصاد السعودي حيث تشهد المملكة العربية السعودية تزايد أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة باختلاف أنشطتها، فقد بلغ عددها ١.٩٧ مليون مشروع عام ٢٠١٩ وهو ما يشكل تقريباً ٩٠% من المشاريع التجارية بالمملكة (موقع مال ٢٠١٤)

وتقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل حالياً ٩٠% من إجمالي الأعمال في السعودية، فرصاً تنموية التحسين الإنتاجية وتنويع الاقتصاد وتبلغ مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته ٣٣% وهي نسبة أعلى من نسبة العديد من اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر المحرك الأساسي للنشاط والنمو الاقتصادي في معظم الدول والدول النامية خاصة، حيث تتمتع تلك المشاريع بسمات وخصائص مميزة مثل المرونة والقدرة على التغير السريع والقدرة على الابتكار والتطوير أيضاً تعتبر العنصر الرئيسي لاستيعاب العمالة والتخفيف من البطالة. (القواسمة، ٢٠١٠: ٢)

تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يوجد تعريف محدد أو مفهوم متفق عليه للمشروعات الصغيرة. فهو يعتمد على النسبية بحسب اختلاف المعايير المستخدمة في تعريف هذه المشروعات وبالتالي فإن هناك العديد من التعريفات التي تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية في البلد المعني وتختلف في البلد الآخر كما قد تختلف في البلد نفسه معتمدة على العوامل السياسية والاقتصادية التي يعتمد عليها البلد (على ٢٠١٨ (١٨٢) وتستطيع القول إن مفهوم المشروع الصغير هو مشروع لا يعتمد على الكثافة التكنولوجية بوجه عام، فالحرفية هي الأساس في قيامه، وعدد العمالة لا يزيد عن خمسة إلى عشرة أفراد، كما أنه لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة، فصاحب المشروع هو الذي يديره وتتميز منتجاته بالبساطة والمحلية، لأن هدفه تغطية البيئة المحلية باحتياجاتها، ويكون التصدير خطوة لاحقة.

كما يعرف المشروع على أنه مجموعة من الأنشطة الاستثمارية المرتبطة معاً، والتي تنفذ بطريقة منظمة. وله بداية واضحة وله دورة حياة محددة لتحقيق بعض النتائج المحددة التي تلبي أهداف واحتياجات صاحب العمل، وبناء عليه يمكن تعريف المشروع الصغير على أنه مجموعة من أنشطة استثمارية يمارسها صاحب العملاء لتحقيق عائد اقتصادي العمري، والبرازي، ٢٠١٥ (١٤٧) وعرفت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها بين ١٠ إلى ٥٠ عاملاً. كما يصف البنك الدولي المشاريع التي يعمل فيها أقل من ١٠ عمال بالمشاريع بالغة الصغر التي يعمل فيها بين ١٠ و ٥٠ عاملاً بالمشاريع الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها بين ٥٠ و ١٠٠ عاملاً بالمشاريع المتوسطة (الدماغ، ٢٠١٠:). وتتوزع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أنشطتها كما يلي: (فروانة، ٢٠١٣: ١٢)

- المشروعات الصناعية صناعات استهلاكية صغيرة أو مهن وحرف صناعية
- المشروعات التجارية تجارة الجملة والتجزئة، الوكلاء والسماسة).
- المجالات الخدمية المكاتب الخدماتية المختلفة ووكالات السياحة والتأمين وغيرها والخدمات الفندقية
- الخدمات الشخصية والنقل).
- لمشاريع النسوية الصغيرة والتي كان لها تأثير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعلى تنمية

الاقتصاد المحلي. الحيازات الزراعية المملوكة للسكان المحليين بشكل متفاوت إضافة لمهنة الصيد والتي تأثرت بشكل كبير نتيجة للإجراءات الإسرائيلية التعسفية. ٦- المشروعات الصغيرة في إطار المنظمات غير الحكومية الضفة والقطاع وهي مشاريع بحاجة لمزيد من التطوير في إطار الخطة التنموية.

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن لهذه الصناعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية. وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أوحداثة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أن هذه الصناعات قديمة لأنها كانت النواة والبدية لحركة التصنيع فعلى سبيل المثال إن شركة بينيتون للألبسة (United Colors of Benetton)، بدأ صاحبها بالعمل على ماكينة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقي القماش من المصنع ويحكيها على شكل ملابس جاهزة. وما توصلت إليه من هذه المشروعات تطور واتساع، وهي كذلك جديدة من حيث استحوادها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات، وهي كما يلي:

- مالك المنشأة ومديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبية على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الانتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.
- ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة. (غرفة جدة (٢٠١٩))
- تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
- الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
- المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
- صناعات مكملة Subcontractors للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.
- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
- الافتقار إلى هيكل اداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.

- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

يلاحظ مما تقدم أن خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها وهما سيتم تفصيله أيضاً في هذه الورقة. أما ما يجب التأكيد عليه هنا فهو أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الاستمرار مدة طويلة دون تحقيق أرباح، ولكنها سرعان ما تنهار حين تواجهها دفعة مالية حرجة لا تقبل التأجيل، ولذلك فإن التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المشروعات أكثر أهمية من حجم الربح أو عوائد الاستثمار.

دور ومساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الوطنية:

جرت العادة أن يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد. **وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت فيما يلي:**

- توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
- تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
- هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثلاً شركة بنيتون، بناسونيك...
- تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة دراسة (يوسف علي وصايل علي (٢٠١٨) .

هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة. تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة.

المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، (النسور،)

2015:67

في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت . ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بهذا الخصوص، كان بالإمكان تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم:

- كلفة رأس المال :إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة .إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.
- التضخم :من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل .وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.
- التمويل :تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها) نقص الضمانات (وبسبب حداثها) نقص السجل الائتماني (وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها) . التأسيس – الأولية – النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج .) ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين(موقع مال (2014)
- الإجراءات الحكومية :وهذه مشكلة متعاضمة في الدول النامية خصوصاً في جانب
- الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الضرائب : يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم .وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.
- المنافسة : المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.
- ندرة المواد الأولية :من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء الى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف(.القواسمة، ميسون (٢٠١٠)

مصادر تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

ليس هناك من شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها، وسواء الجديدة منها أو القائمة، إنما تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحاً مقبولين، وقد أصبح تطور المشاريع الصغيرة يشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً. لا بد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي.

ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك، أو من البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي، أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية.

والقطاع المصرفي في أي دولة في العالم يتكون من:

- **البنك المركزي:** وهو السلطة النقدية والمعنية بالإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي.
- **البنوك التجارية:** يقوم النظام المصرفي في أي دولة على مجموعة من المؤسسات التي يعتمد نشاطها على تجميع المدخرات المحلية لأفراد المجتمع، ووضعها في متناول المشروعات والأشخاص الراغبين في الحصول على القروض، ويقع على عاتق الجهاز المصرفي الذي يتكون من مجموعة من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، مسؤولية كبيرة تتمثل في حفظ مدخرات أفراد المجتمع، وتوجيهها نحو الاستثمارات في المشاريع الإنتاجية. ومن مهام البنوك التجارية أيضاً تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. عادة ما تتدنى مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولا بد من إعادة التذكير هنا بأن البنوك التجارية عادةً ما تلجأ إلى الإقراض قصير الأجل بصورة عامة ومتوسط الأجل نوعاً ما، هذا في الوقت الذي تحاول فيه الابتعاد بقدر الإمكان عن توفير وتقديم الائتمان طويل الأجل، ولذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك التجارية، ذلك أن تلك المشروعات تحتاج للائتمان طويل الأجل الذي تفضل البنوك التجارية – على الأغلب عدم اللجوء إليه، تخوفاً من عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك

(زعرى زكريا (٢٠١٣)) ويمكن تفسير محدودية مساهمة البنوك التجارية المرخصة في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بعدة عوامل منها :

- ارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل

- اللازم، وهذه الضمانات تعتبر من أهم متطلبات الحصول على الائتمان من البنوك التجارية.
- حجم أرباح البنك التي قد تتأثر بفعل ارتفاع الكلفة الإدارية لإقراض المشروعات الصغيرة.

تحيز البنوك التجارية لصالح المشروعات الكبيرة، حيث يوجد بينها في أغلب الأحيان روابط ومصالح مشتركة، وتأخذ هذه الروابط شكل الإدارة المشتركة والملكية المشتركة، والصفقات المشتركة كذلك. وهناك عوامل أخرى، تتمثل في عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية، سواء في سعر الفائدة أم فترات السداد، إضافة إلى ضعف خبرة المنشآت الصغيرة في مجال إدارة الأعمال، وعدم الدراية الكافية بأساليب التسويق، وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المنشآت مما يجعل رأس المال المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلاً تحسباً للمساءلة الضريبية. دراسة (يوسف علي وصايل علي (٢٠١٨))

3- مؤسسات الإقراض المتخصصة:

جاء إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح السريع. وعليه، كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك وفقاً لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني.

المؤسسات والصناديق التمويلية:

غالباً ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما، تقوم الحكومات بإنشاء مثل هذه المؤسسات وتشجع على إقامتها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطويرها عن طريق توفير التمويل اللازم لها، والعمل على زيادة فرص العمل وتقليل حدة الفقر والبطالة.

الصناديق والهيئات التطوعية والمنظمات غير الحكومية المحلية الأجنبية: NGOs

جاء تأسيس هذه الجمعيات والهيئات نظراً للحاجة الملحة لتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف أفراد المجتمع وشرائحه العديدة وتتوجه هذه الجهات عادةً لقطاعات وفئات محدودة مسبقاً (Muluh, G. Kimengsi, J. and Azibo, N. (2019)).

معوقات تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

يلاحظ مما سبق مدى تندي مساهمة مختلف الجهات التمويلية في توفير التمويل لهذا القطاع، يعود هذا للعديد من الأسباب والعوامل التي سنحاول استعراضها بشيء من الاختصار، وهي تنحصر في المعوقات التي تواجهها البنوك التجارية في توفير التمويل، وكذلك المعوقات التي تعترض سير النشاط التمويلي للمؤسسات الإقراضية المتخصصة.

ولم يقبل المجتمع بهذه المحددات كمبرر لابتعاد البنوك عن القيام بدورها في هذا المجال، وخاصة أنها تتمتع بعدد من **المزايا، وهي:**

كفاءة الإدارة وملاءمتها المالية وكفاءة رؤوس الأموال وشفافيتها.

توفر البنية التحتية المناسبة والانتشار الواسع لفروعها، مما يؤمن وصولها إلى معظم الأماكن، ولذوي الحاجة من المقترضين (زعرى زكريا (٢٠١٣))

- كفاءة أنظمتها الرقابية والمحاسبية وأجهزة المتابعة.
- ملكيتها من قبل القطاع الخاص مما يجعلها تركز على كفاءة وإدارة المشاريع المجدية وذات الربحية الأكيدة إلى حد ما. استقرار مصادرها المالية.
- أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المصرفية لهذا القطاع، نظراً لتنوع الخدمات المالية التي تقدمها.

معوقات تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من قبل مؤسسات الإقراض المتخصصة:

يؤدي تدخل الدولة في أي مؤسسة إقراضية، إلى خلق فكرة لدى المقترضين بأن الدولة هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض واستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقاً عند الحصول عليها، ويحاولون عدم الالتزام بالتسديد، أو عدم اعتبارها التزاماً مالياً يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة. ولا بد هنا من التذكير بأن إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة جاء محاولة لسد جزء من الفجوة التمويلية، وتوفير التمويل لكل قطاع من القطاعات بصورة متخصصة، فهدف هذه المؤسسات منذ إنشائها كان محاولة تصحيح سوق الائتمان، غير أنها لم تتمكن من تجنب مخاطر المجازفة في تقديم القروض، وهذا الجزء من المجازفة تمكنت البنوك التجارية من تجاوزه بوضعها الضمانات كعائق أمام تمويل المؤسسات الصغيرة. ويمكن القول بشكل عام أن أي نشاط تمويلي تمارسه أي مؤسسة، - بغض النظر عن طبيعتها - لا بد أن تعترض مسيرته بعض المعوقات، وتتنوع هذه المعوقات بتنوع الجهات المقرضة، فإذا كانت بنكاً تجارياً تتمثل المعوقات في صعوبة توفير المقترض للضمانات اللازمة للحصول على التمويل. وإذا كانت المؤسسة المقرضة (الممولة) متخصصة تتمثل المعوقات في عدم الالتزام بالغاية الحقيقية من الحصول على القرض أوفي عدم الالتزام بالتسديد. وإذا كانت الجهة المقرضة جهة حكومية فإن المقترض يتعامل مع القرض على أنه معونة أودعم ليس من الضروري تسديده. وتختلف المعوقات من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من وجهة نظر القائمين على المشاريع الصغيرة، فالمعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل هي:

- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير، وينجم ذلك في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.
- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.
- افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
- انخفاض القدرة على تسويق المنتجات، مما ينعكس سلبياً على المشروع.

أما المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فتتمثل في:

- ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.
- ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وهذه نقطة ذات أهمية خاصة، لأن أصول المشروع الصغير لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيله من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.
- تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير، وذلك عند غياب الثقة فيه، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة وخاصة في الدول النامية. (غرفة جدة (٢٠١٩)

والجدير بالذكر هنا أن مباشرة المؤسسات المحلية والدولية التطوعية لأعمالها في مجال خدمات توفير التمويل للمشروعات الصغيرة، إنما جاءت لخلق نوع من التوازن في السياسة الائتمانية. البنوك التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

القروض هي المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم ومصدره هذه القروض عادةً البنوك التجارية، ولذلك فإن لها دور مهم جداً في مجال تمويل هذا النوع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتمثل هدف هذه البنوك في تعظيم أرباحها مما يدفعها إلى البحث عن أعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها، والاحتفاظ باحتياطيات وسيولة مناسبة

والجمع بين هذه الأهداف يتم عادةً من خلال إيجاد المقرض القادر على دفع سعر فائدة أعلى، وغير قابل للتعثر مما يعني بأن البنوك تتطلع إلى استثمار زوجة عالية وبمعدل عائد مرتفع. وهذا بدوره يزيد من صعوبة حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قروض من البنوك التجارية، ومن أبرز العوامل التي تحد من قدرة هذه المشروعات على الاقتراض ما يلي:

- ندرة وقلة المعلومات عن عوائد الاقتراض والاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم قدرة هذه المشروعات على دفع سعر فائدة مرتفع أو رهن ضمانات بصورة كافية.

المعلومات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

المشكلة الرئيسية التي تواجه البنوك وتمنعها من توفير التمويل المطلوب للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة هي مشكلة اختلاف المعلومات في سوق الائتمان. وتظهر هذه المشكلة كون صاحب المشروع هو أفضل من يعرف عن مقومات وعوامل نجاح وفشل مشروعه من أي طرف آخر حتى ولو كان البنك، ولا بد من الإشارة إلى أن تحليل تمويل هذا النوع من المنشآت قائم على أساس افتراضي نظراً لقلة وندرة المعلومات المتوفرة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهذا الوضع غير موجود في المنشآت الكبيرة نظراً لتوفر البيانات المالية المنشورة. دراسة (يوسف علي وصايل علي (٢٠١٨) وبالتالي فإن مشكلة البنك هنا هي حول قدرة وإمكانية البنك التمييز بين المقرض الجيد والسيئ.

وبينت الدراسات السابقة بأن اختلاف المعلومات في سوق الائتمان تؤدي إلى ما يسمى بالاختيار الخاطيء (النوع الخفي من المقترضين) ، وإلى المخاطرة الأخلاقية (جهود المقترضين الخفية .) والاختيار الخاطيء يعرف بأنه عدم قدرة البنك على التمييز بين نوعين من المقترضين الجيد والسيئ، مما يخلق للمقترض (الضعيف)

خوافز لإظهار نفسه على أنه مقترض جيد . أما مشكلة المخاطرة الأخلاقية بأنها عندما يكون نجاح المقترض مرهون ومرتبطة بمجموعة من الجهود غير الممكن مراقبتها بكفاءة، فقد يكون المقترض غير جدي في طرح هذا الموضوع . ولكن لا بد من توفر عوامل تظهر الوضع الحقيقي للمقترض ومن أبرز هذه الأمور في هذا الجانب هي حجم الضمانات وسعر الفائدة، والتي لها دور مميز في تصميم عقد منح الائتمان . فالمقترض الجيد لديه القدرة والرغبة على تقديم ضمانات عالية ودفع سعر فائدة أقل لثقلته العالية بمشروعه وإمكانيات نجاحه بصورة جيدة، في حين أن المقترض السيئ يرفض رهن ضمانات بقيمة عالية جداً ولكنه يقبل دفع سعر فائدة مرتفع وهذه عبارة عن مؤشرات تستخدم في تصميم العقد الائتماني وكذلك في كشف الحقيقة أمام موظفي الائتمان في البنوك. ومن هنا تظهر أهمية الضمانات ودورها في عملية توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . ولكن تظهر مشكلة أخرى أنه من أهم مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدم قدرتها على توفير الضمانات اللازمة للحصول على التمويل المناسب . وبالتالي كيف تستطيع هذه المشروعات توفير احتياجاتها التمويلية في ظل غياب البنوك والضمانات معاً . فكان لا بد من تدخل الحكومات هنا لتوفير بديل مناسب وهو ضمان مخاطر القروض.

ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعمل البنوك والمؤسسات المالية كوسيط مالي بين أصحاب المدخرات والودائع من جهة ومستخدمي هذه الأموال من جهة أخرى، وممارسة هذه الوساطة المالية بين الطرفين توضح العلاقة التي ينشأ عنها الائتمان، فالائتمان علاقة بين طرفين أولهما تزيد موارده على احتياجاته وهم المدخرون وطبيعة العلاقة التي تنشأ بينهما تأخذ أحد شكلين: مباشر دون وساطة من أي طرف خارجي، أو غير مباشر عن طريق طرف ثالث غالباً ما يكون البنوك.

وتكتنف ممارسة البنوك لهذا النشاط مخاطر مالية كثيرة تحدث آثاراً سلبية واضحة، وغالباً ما تنجم هذه الآثار عن عدم تسديد الأموال التي تقرضها البنوك للأفراد لظروف اقتصادية سيئة تصيب المقترضين، ومن هنا كان على البنك أن يعمل على ضمان حقه واسترداد أمواله حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، ولاسترداد هذه الأموال يشترط البنك الحصول على الضمانات مقابل توفير التمويل لمختلف المشروعات الصغيرة منها والكبيرة.

وفي إطار تسهيل الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، تم التوجه نحو تبني آلية لضمان مخاطر القروض الممنوحة من البنوك لهذه المشروعات بصورة أكثر عملية وضماناً، وذلك من أجل تنمية وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إقراراً بأهمية الدور الذي تمارسه هذه المشروعات . فروانة، (٢٠١٣: ١٢)

وتعمل هذه الآلية من ناحية أخرى على تشجيع البنوك التجارية على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفادي الحذر الذي كانت تلتزمه البنوك تجاه تلك المشروعات.

وفيما يلي عرض للتجارب الدولية في ضمان مخاطر القروض، وللتجربة السعودية بمراحلها وتفصيلاتها المختلفة في هذا المجال، وإنجازات هذا البرنامج وآثاره في مختلف الجوانب.

أولاً: التجارب الدولية في مجال ضمان القروض:

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها الفعالة في الاقتصاد الوطني، عملت دول عديدة متقدمة ونامية على زيادة فعالية وكفاءة هذه المشروعات خصوصاً فيما يتعلق منها بالمجال التمويلي، وتم ذلك من خلال المساهمة أو العمل على إيجاد برامج أو مؤسسات وشركات ضمان مخاطر القروض الممنوحة لهذه المشاريع، وكان بعضها بالتعاون ما بين القطاعين العام والخاص.

أسباب إنشاء برامج ضمان القروض الصغيرة:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من صعوبات في ترتيب معاملاتها مع البنوك

والمؤسسات المالية، وقد ظهر ذلك من خلال توجه البنوك التجارية والمؤسسات المالية نحو تفضيل التعامل مع المشروعات الكبيرة لافتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أسس المعاملات المصرفية، وارتفاع درجة المخاطرة في التعامل معها. وأهم أسباب محدودية القدرة لدى هذه المؤسسات في الحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المالية، هي:

(1) يكتنف قرار منح القروض لمثل هذه المشروعات قدر كبير من المخاطر، نظراً للشكوك التي تعتري عمل هذه المشروعات وارتفاع نسبة فشلها وقابليتها للانحياز والتعثر، بفعل التغيرات

الاقتصادية في السوق، مما يخلق لدى البنك نوعاً من التردد في التعامل مع هذه المشروعات، هذه بالإضافة إلى ما يرافق ذلك من تردد من قبل المشروعات نفسها في التعامل مع البنوك.

(2) تحاول البنوك والمؤسسات المالية حصر عملها في مجال توفير التمويل للمنشآت والمشروعات الكبيرة، وربما يرجع ذلك لطبيعة العلاقات الخاصة بينها سواء من حيث الملكية المشتركة أو الإدارة المشتركة وغيرها من الارتباطات.

(3) ارتفاع التكاليف الإدارية لتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى التأثير على مستويات أرباح البنك أو المؤسسة المالية.

(4) عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالباً على توفير البيانات والسجلات المحاسبية الضرورية اللازمة لتقديمها للبنك في حال الرغبة بالحصول على التمويل، هذا بالإضافة إلى رغبتها في تقديم الضمانات في سبيل الحصول على هذا التمويل. (القواسمة، ميسون (٢٠١٠)) ولتجاوز هذه الأسباب والحد من المعوقات التي تمنع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم لها، جاء إنشاء برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة لها. على أساس قيام هذه البرامج بتوفير الضمانات تشجيعاً للبنوك التجارية على إقراض المشروعات المستهدفة بعد التحقق من جدواها الاقتصادية.

2. أهداف برامج ضمان القروض:

تصمم برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنشأ لتحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن تلخيصها فيما يلي:

(1) تغطية جزء من الخسائر الناجمة عن أي حالة تعثر للعميل المقترض، الذي لا يتمكن من السداد، وفي مثل هذه الحالة فإن هذه البرامج تعمل على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على إقراض أصحاب هذه المشروعات.

(2) تعمل هذه البرامج على توفير الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية، لتمويل الموجودات الثابتة، ومنها ما يوجه لتمويل رأس المال العامل، ويختلف هذا الوضع من دولة لأخرى، علماً بأن بعض الدول تضمن برامج الضمان فيها توفير الائتمان للأصول والموجودات الثابتة وتمويل رأس المال العامل معاً.

(3) تقوم هذه البرامج على اقتسام المخاطر فيها بين البنك أو المؤسسة المالية ومؤسسة الضمان، حيث تعمل على توفير الضمان للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، التي لا يقدر أصحابها على الحصول على التمويل نظراً لعدم قدرتهم على توفير الضمانات اللازمة للحصول عليه.

(4) تعمل هذه البرامج على تخفيف متطلبات البنوك والمؤسسات المالية المقدمة للقروض من متطلبات توفير الضمانات من قبل المقترض صاحب المشروع الصغير، الذي يكون غالباً عاجزاً عن توفير هذه الضمانات التي تكون غالباً تقليدية . Muluh, G. Kimengsi, J. and Azibo, N. (٢٠١٩).

3. تجارب بعض الدول في مجال ضمان مخاطر القروض الصغيرة:

يوجد في العالم أكثر من (70) برنامجاً لضمان مخاطر القروض في كل من الدول الصناعية والنامية، وقد مضى على بعضها أكثر من (50) عاماً /بينما باشر بعضها الآخر عمله منذ فترة زمنية قصيرة لا تزيد على عدة سنوات. وفيما يلي عرض موجز لعدد من التجارب الدولية في هذا المجال:

3-1 التجربة الأمريكية:

يمارس هذا البرنامج عمله في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال Small Business Administration (SBA)، الذي تم إنشاؤه عام 1953، أي أن عمر التجربة الأمريكية حوالي 46 عاماً. ويعمل برنامج ضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد على المعايير الثلاثة التالية:

أ. حجم المنشآت:

يرتكز هذا المعيار على عدد من الجوانب أهمها عدد العمال في المشروع والعوائد السنوية للمنشأة، ويمكن تحديد المنشآت وفقاً لهذا المعيار بما يلي:

الصناعات التي توظف أقل من 500 عامل.

المنشآت التي يبلغ مجموع مبيعاتها السنوية بالتجزئة أقل من 5 ملايين دولار.

المنشآت التي تقدم خدمات سنوية بقيمة أقل من 5 ملايين دولار.

منشآت البيع بالجملة على أن يقل عدد العاملين فيها عن 100 عامل.

لتنفيذ اتفاقيات البناء التي تقل عن 17 مليون دولار سنوياً.

التجارة الخاصة التي يبلغ مجموع مبيعاتها السنوية أقل من 7 ملايين دولار.

المزارع والمنشآت الزراعية التي تقل مبيعاتها السنوية عن 500 ألف دولار.

ب. طبيعة المنشأة:

تعتبر جميع المنشآت مستهدفة من قبل (SBA)، باستثناء تلك التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، وتلك التي تقتصر على الصفة القانونية في ممارستها لأي نوع من النشاطات، وللمضاربات في البورصات والأسواق المالية، ولتمويل المؤسسات المالية المختلفة.

ج. استخدام التمويل :

عادة ما تستخدم القروض المضمونة من قبل (SBA) لإنشاء وإقامة المشروعات المتنوعة، غير أن القروض التي تحصل عليها المشروعات القائمة عادة ما يكون استخدامها لأحد الأغراض التالية:

- شراء مواد أولية أو موجودات.
- شراء الأثاث والتجهيزات المختلفة.
- شراء أرض لإقامة بناء عليها أو للبناء.
- إجراء التحسينات والتطويرات.
- لتمويل احتياجات رأس المال وإعادة تمويل الديون المتحققة.

أما نسبة الضمان المقدمة من قبل هذا البرنامج ، فهي عادةً 90% من قيمة القرض، على أن لا تزيد قيمته على 500 ألف دولار. علماً بأن رسوم الضمان التي يتقاضاها البرنامج تختلف حسب مراحل تنفيذ القرض، إذ يتم تقاضي 1% رسوماً أولية عند سحب القرض) وهي طبعاً من قيمة

القرض)، وبعد ذلك يتم الحصول على ما نسبته 2.25% - 0.5% من قيمة القرض إذا كانت مدته تقل عن 7 سنوات، أو يتم الحصول على ما نسبته 2.75% للقرض الذي تزيد مدته على ذلك. وتتمثل مصادر الأموال لهذا البرنامج بالإضافة إلى إيراداته من عملياته التشغيلية والاستثمارية المختلفة، في السماح للبنوك التجارية بخصم جزء من القروض المضمونة في السوق النقدي الثانوي، أي أن باستطاعة البنوك بيع طلبات القروض في الأسواق الثانوية مثلها مثل السندات المالية المكفولة من الحكومة، وبناءً على ذلك يتم توفير مصادر تمويلية وأموال إضافية يتم توجيهها لمنح المزيد من القروض.

منهجية البحث وإجراءاته.

منهجية البحث:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ويحاول هذا المنهج أن يفسر ويقارن ويفهم من أجل التوصل إلى تعميمات ذات معنى تزيد رصيد المعرفة عن موضوع الدراسة.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع العاملين في جميع أصحاب المشاريع الممولة من المعهد الوطني للأعمال بمنطقة جدة . بالمملكة العربية السعودية للعام (٢٠٢٤م)

عينة البحث

تتكون عينة من (١٥٠) فرداً ممن ينتمون لمجتمع البحث وتم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة.

الادوات:

تكونت الأداة من استبيان مكون من (٢٥) فقرة في ثلاث محاور هي المعوقات التمويلية المعوقات

لتسويقية المعوقات الإدارية) صدق الأداة: تم التأكد من صدق الاستبيان بطريقتين

أولاً: صدق المحكمين

تم تقدير صدق أداة الدراسة بالاعتماد على صدق المحكمين، حيث تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المختصين في مجال الإدارة من العاملين بالجامعات السعودية، وذلك للتأكد من الصدق الظاهري للأداة ومراجعة بنودها، وقد أبد المحكمون أداة الدراسة بصلاحياتها للتطبيق دون إجراء تعديلات ذات قيمة

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب الاتساق الداخلي للأداة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة

والدرجة الكلية للأداة. وقد تبين أن معامل الارتباط لجميع فقرات الاستبانة دالة

إحصائياً عند $\alpha = 0.01$. وهذا يشير إلى صدق أداة الدراسة.

الأساليب الإحصائية

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية بهدف إيجاد استجابات عينة البحث علفقرات الاستبانة ودرجتها الكلية.

معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient استخدم للكشف عن صدق الاتساق الداخلي للأداة. معادلة كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة اختبار تحليل الانحدار للتعرف على الأثر

حدود البحث

يرتبط العمل في هذا البحث بالحدود التالية:

الحدود الموضوعية سيقصر البحث على الكشف عن المعوقات التي تواجه المشاريع الممولة من زيادة.

الحدود البشرية شملت الدراسة جميع العاملين في المشاريع الممولة من معهد ريادة الأعمال الوطني

الحدود المكانية: المشاريع الممولة من معهد ريادة الأعمال الوطني بمنطقة جدة ..

الحدود الزمنية تم تطبيق البحث خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1445هـ - 2024م

المصادر والمراجع.

أولاً - المراجع بالعربية

١. ابو جزر فوزي (٢٠١٠). المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من البطالة في فلسطين، مجلة العلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية، فلسطين
٢. الدماغ، حنين (٢٠١٠). دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد
٣. والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة
٤. ريادة (٢٠١٨) التقرير السنوي لمؤسسة زيادة المملكة العربية السعودية.
٥. زعرب زكريا (٢٠١٣) المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة في جنوب قطاع غزة.رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية، فلسطين.
٦. على يوسف (٢٠١٨) معوقات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق بحث منشور، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية مع ١٠ ع ٢١، ص ١٧٩ ٢٠١
٧. العمري محمد والبرازي خالد (٢٠١٦) دور المشروعات الصغيرة في استيعاب الأيدي العاملة وتوطينها، دراسة تطبيقية على المشروعات التي يرباها صندوق المؤية بمنطقة الرياض المجلة العربية للإدارة المجلد ٣٦.العدد.
٨. غرفة جدة (٢٠١٩) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية يونيو ٢٠١٩، غرفة جدة
٩. فروانة حازم (٢٠١٣) تمويل المشروعات الصغيرة في قطاع غزة مشاكل ومعوقات منذ عام ١٩٩٤-٢٠٠٩.رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة أبو بكر بل قايد، تلمسان، الجزائر
١٠. القواسمة، ميسون (٢٠١٠) واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الخليل فلسطين.
١١. الكرد. إبراهيم (٢٠١٢) المشاريع الصغيرة الشبابية في قطاع غزة مشاكل وحلول بحث منشور، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين مشكلات وحلول الجامعة الإسلامية فلسطين، ٢٠١٢/٤/١٢م
١٢. المشهراوي أحمد والرملاوي وسام (٢٠١٥). أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها مجلة جامعة

١٣. الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية المجلد التاسع عشر العدد الثاني، ص ١٢٥ - ١٦٠
١٤. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٩). التقرير السنوي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
١٥. المهدي، ناصر، ووزارة محمد وأبو سرير منور (٢٠١٨) معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية من وجهة نظر البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط مجلة الباحث المجلد ١٨. العدد ١
١٦. (https://www.riyadah.com.sa/about.aspx) موقع ريادة
١٧. https://www.maaal.com - موقع مال
١٨. -النسور، لانا (٢٠١٥). دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن بحث ميداني في محافظة البلقاء.
١٩. مجلة جامعة الأندلس للعلوم والتقنية مج ١٠، ع ٦، ص ٦٣-١٠٠
٢٠. -هيئة سوق المال السعودي (٢٠١٩) التقرير السنوي هيئة سوق المال السعودي المملكة العربية السعودية.
٢١. -يوسف علي وصايل علي (٢٠١٨) معوقات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٠ العدد ٢١

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Challenges and Prospects of .(٢٠١٩)Muluh, G. Kimengsi, J. and Azibo, N.
Funded Projects in Rural Cameroon, Sustainability, –Sustaining Donor
sustainability-journal-www.mdpi.com
2. Effective Implementation of Donor Factors Affecting the .(٢٠١٧)OUMA, D.
Funded Projects in KENYA: A case of World Bank Funded projects in
KENYA, A MANAGEMENT RESEARCH PROJECT REPORT SUBMITTED
IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE AWARD
SCHOOL OF .OF MASTER OF BUSINESS ADMINISTRATION DEGREE
.BUSINESS, UNIVERSITY OF NAIROBI

Mid-Ocean University

College of Management

Department of Business Administration



Obstacles faced by projects funded by entrepreneurship

Preparation:

Ismail Muhammad Ismail Musharrafi

Supervision:

Dr. Asma Abuanzeh

2024